مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/15

أسبقيات اقتصادية لزيارة السيد رئيس مجلس الوزراء إلى الولايات المتحدة: المحور النفطي والمحور المالي والمصرفي

د. محمود داغر

● مقال رأي

أسبقيات اقتصادية لزيارة السيد رئيس مجلس الوزراء إلى الولايات المتحدة: المحور النفطي والمحور المالي والمصرفي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / الاقتصادية والتنمية

د. محمود داغر / خبير مالي ونقدي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

بدأ السيد الزيدي زيارةً مخططة إلى الولايات المتحدة يوم 12/7/2026، ويكاد هذا المسار يتشابه مع مسارات رؤساء الحكومات السابقة، وإن اختلف التوقيت والتداعيات وخطط الحكومات.

وأهم ما يميز حكومة الزيدي هو المواجهة الاقتصادية التي يمكن وصفها بأنها الحدث الأصعب في التاريخ الاقتصادي المعاصر منذ التغيير عام 2003. فعلى الرغم من مرور الحكومات السابقة بأزمات اقتصادية، فإنها لا تتشابه مع الأزمة الحالية:

- فمن حيث التوقيت: حدثت التداعيات سريعاً منذ 28/2، بمواجهة صريحة مع رئيس مجلس الوزراء.
- من حيث الحجم: انقطاع شبه كامل لصادرات النفط العراقية، التي تمول 95% من الإيراد العام، وتشكل ما يقارب 60% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بكل ما يعنيه ذلك من شلل شبه كلي للاقتصاد.
- الخلفية: تشكلت الحكومة إثر تجاذبات عميقة بين القوى المتحكمة بالسلطة، عطلت إرساء نتائج الانتخابات.
- تداعيات الحرب: طالت تداعيات حرب مستعرة العراق واقتصاده، إذ لم تفلح الجهود في تجنيب العراق آثارها، على الرغم من أنه ليس طرفاً فيها، مما جعل المتصدي لإدارة الحكومة إزاء إحراج بالغ.

لذلك، يصعب فصل التطرق إلى الأولويات الاقتصادية للزيارة عن هذه الأطر التي ميزت مرحلة استلام الزيدي للحكومة، بل إن التطرق إلى الأولويات الاقتصادية للزيارة يعكس التداعيات التي تحيط بحكومة الزيدي.

ولا شك، بل لا اختلاف، على أن الموروث الاقتصادي المتراكم للحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 وحتى استلام السيد الزيدي الحكومة، ولد ركاماً من الخطايا الاقتصادية، لن يعبرها العراقيون واقتصادهم إلا بتفكيكها عبر مدد زمنية ليست قصيرة.

نعم، قد تسهم الزيارة إلى الولايات المتحدة في تهيئة ظرف اقتصادي أفضل، إلا أن الجهد العراقي الخالص هو المعني بتفكيك الخطايا التراكمية، وهي:

- قطاع عام يستأثر بالموارد العامة، دون أن يكون له دور في الأداء، عدا استمرار ملكية الثروة وتبديدها.
- تغول الفساد إلى درجة حوّل فساد الدولة إلى دولة الفساد، بشكل استنزف الموارد وقلل من فرص تفكيك الخطايا الاقتصادية المتراكمة.
- اتساع الدين العام (105 تريليونات دينار داخلياً + 8 مليارات دولار خارجياً).
- فجوة صرف واضحة بين سعر العملة الرسمي والسوقي، بما يحمله ذلك من تأثير واضح في أداء الاقتصاد العراقي.

نخلص إلى أن خيار عبور الأزمة الاقتصادية عراقي خالص، تحققه الموارد العراقية المادية والبشرية المكبلة بسلوك سياسي معرقل، ولكن لا يوجد طريق آخر للفكاك غيره. وعند العودة إلى الأولويات الاقتصادية لزيارة السيد رئيس مجلس الوزراء، فإنها مشتقة من الانكشاف الذي سببته الحرب، وعنصرها الاقتصادي الأعمق، المتمثل بإغلاق مضيق هرمز، وتوقف شبه كامل للإيراد العام المغذي للحياة الجارية للعراقيين. لذلك، فإن تشخيص الأولويات، بتواضع، يعد مرآة عاكسة للانكشاف الاقتصادي التام لأزمة هرمز:

- تدني الصادرات النفطية [براً + عبر الأنابيب + بحراً] إلى 450 ألف برميل يومياً (إضافة إلى الخصومات والكلف)، من صادرات بلغت 3.5 ملايين برميل يومياً قبل 28/2.

وبالتالي، فإن الأولويات مرتبطة بمضمون الانكشاف (Exposure)، ويأخذ التخفيف من تداعياته هدفاً للزيارة:

- المحور النفطي.
- المحور المصرفي والمالي.

أولاً: المحور النفطي

1. تعد محاولة الحكومة لإعادة مرونة منافذ تصدير النفط وتوسيعها المهمة التي سيجري تناولها في الزيارة، عبر ما تملكه الولايات المتحدة من شركات قادرة على تنفيذ، أو المساعدة في مد أنابيب تصدير جديدة، أو إصلاح

ورفع طاقة الأنابيب القائمة.

2. التنسيق مع الشركات النفطية الأمريكية لإعادة دورها في العراق، بعد محاولات حكومية سابقة لإحلال شركات نفطية متدنية التصنيف والأداء، بل إن بعضها انسجم بأدائه مع فساد المنظومة الاقتصادية المعنية بإدارة إنتاج النفط وتصديره.

وعلى الرغم من جهود الحكومة السابقة لإعادة شركات أمريكية إلى حقل الإنتاج النفطي، عبر تغيير نمط التعاقد السابق الذي أتعب الصناعة النفطية، وفسح المجال أمام شركات نفطية أجنبية مغمورة للدخول إلى حقول العراق النفطية بحصاد متدنٍ (كماً ونوعاً)، فإن تحفيز الشركات النفطية الكبرى يعد أسبقية لإعادة القطاع النفطي الإنتاجي إلى أداء موازٍ لدول الجوار.

3. منح الشركات النفطية الأمريكية المصنفة دوراً أكبر في:

- جهود الإسراع في فصل الغاز وإنتاجه.
- جهود تصفية وتكرير النفط، وتقليل الاعتماد على الخام.

4. تحفيز الشركات النفطية الأمريكية لدعم تنويع أسواق تصدير النفط، بما تمتلكه هذه الشركات من قدرات عالية في تسويق وتصنيع الخام العراقي.

وقد يكون الاتفاق على تخصيص حصة متفق عليها مع الطرف الأمريكي من النفط الخام مدخلاً لتنويع الأسواق وتحسين نوعية الخام العراقي.

ثانياً: المحور المالي والمصرفي

إن مجرد بيع العراق لنفطه بعملة الدولار يجر معه كثيراً من المتغيرات المالية، لارتباطه بالجهاز المصرفي الأمريكي، ويجعل التعامل مع المؤسسات المالية الأمريكية أكثر ترجيحاً من ناحية سلامة المنطق الاقتصادي (Cost-Benefit)، فكيف إذا كان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي هو المستلم لعوائد العراق من صادرات النفط عبر الحسابين [IRQ-IRAQ2]، بل إن المصارف الأمريكية، التي تعد الأكبر عالمياً [JP City]، هي الأكثر قدرة في نظام المراسلة المصرفية (Correspondent Banking) بالنسبة للعراق.

ويقود ذلك إلى توقع الأولويات في هذا المحور:

- التفاهم بشأن إزالة بعض القيود أمام المصارف العراقية، خاصة أن البنك المركزي العراقي يقود، مع شركة Oli-ver Wyman الاستشارية، مهمة إصلاح كبرى للجهاز المصرفي العراقي، تقوم على خفض العدد وتحسين الأداء وفق معايير دولية، وقد بدأ تطبيقها مطلع عام 2026، ومن المؤمل البدء بحصد نتائجها. لكن الأمر يستدعي إرساء تفاهمات مع الاحتياطي الفيدرالي

ووزارة الخزانة للتحفيز والحماية، وفهم خطورة الإقليم الذي يعمل ضمنه العراق (Risky Region)، وتأثيراته في القطاع المصرفي العراقي.

- التفاهم مع الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة لاستدراج المصارف الأمريكية إلى تسهيل فتح حسابات مراسلة للمصارف العراقية غير المشمولة بالتقييد، أو التي تتجاوز معايير الإصلاح المصرفي الواردة في وثيقة الإصلاح، التي يتعاون البنك المركزي العراقي والشركة الاستشارية في التحقق من تنفيذها من قبل المصارف العراقية المشمولة بالإصلاح. ومن المؤكد أن الأولويات الاقتصادية التي نعتقد أنها تمثل مساراً لزيارة السيد رئيس مجلس الوزراء لا تعد بعيدة عن المسار السياسي الذي عقد عمل النشاط الاقتصادي العراقي طيلة عقدين ونيف.

ولكن التركيز عليها يوفر فرصة أفضل لإزالة تراكمات الخطايا الاقتصادية، فضلاً عن إزالة اللبس أمام هدف الحكومة الجديدة في توجهها لخدمة العراق أولاً، وعبر تفاهمات واضحة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org